مكانة اللغة وأهلها عند علماء الحديث

الدكتور

حميد قوفي

أستاذ محاضر بقسم الكتاب والسنّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على محمد الرسول المعلِّم الأكرم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسلم، أما بعد،

فإنّ هذا الموضوع الذي أقدّمه – "مكانة اللغة وأهلها عند علماء الحديث"– موضوع يُعنى ببيان منزلة اللغة وأهلها عند أئمّة الحديث الحفّاظ، والقصد منه إبراز جانب من مناقبهم وعلمهم وأدبهم السامي وخلقهم العالي في التعامل مع اللغة وأهلها، **ورفع الشبهة عنهم في عدم اشتغالهم بالنحو واللغة، ولطالما اتُّهِم كثير منهم بالجهل باللغة مما أفضى إلى اتّهامهم بالخلل في فهم ما يروونه، والحقّ أنّ هذا مما لا يجوز في حقّهم**، فإنّ الذي يقف على تراجمهم يدرك هشاشة هذه الدعوى وبطلان هذا التّهمة، صحيح أنّ منهم من لم يُعنَوا بدرس اللغة من الأعاجم حصل منهم بعض اللحن، ولكن لا يعني هذا أنّه هو السمة الغالبة المطبوعة عليهم، فأين الأئمّة من أمثال الحسن وقتادة وحمّادٍ والأعمش والشعبيّ وشعبة ومالك ووكيع والشافعي وغيرهم؟ فإنّهم كانوا أرباب اللسان وفرسان البيان، وهؤلاء عليهم مدار أكثر الحديث.

وقد حصرت الموضوع في خمسة مباحث:

المبحث الأول: فيه بيان ما يلزم المحدّث من علم اللغة والنحو.

المبحث الثاني: بيان ذم المحدّثين اللحن، وأنّه عيب ممن يقع فيه.

المبحث الثالث: فيه بيان حرص المحدّثين على تقويم اللحن .

المبحث الرابع: فيه بيان ما يعصم المحدث من اللحن في كتابه أو روايته.

المبحث الخامس: فيه بيان عرض المحدث الحديث على أهل اللغة لكلمة غريبة ونحو ذلك، وروايته على ما يخبرون به.

المبحث الأول

ما يلزم المحدث من علم اللغة والنحو

لا يختلف اثنان أنّ معرفة اللغة والنحو دعامة صلبة لفهم الشريعة وقراءتها قراءة صحيحة، ولا ينبل أحد ممن يريد الاهتداء بالوحي والاستدلال به إذا جهل اللغة ولم يحسن فيها. ولذا أجمع العلماء؛ مفسّرون ومحدِّثون وفقهاء ولغويّون أنه مَن لم يعرف اللغة لم يجز له الخوض في علم الشريعة، فإنّه يوشك أن يزلّ، والزلل في الشريعة شأنه خطر، ورحم الله الإمام الأصمعي حين قال: (إنّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار"، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه)[1].

ولا أبالغ إذا قلت إنّ اللغة العربية علم من علوم القرآن والحديث؛ فإنّ بها نزل القرآن وبها فُسّر، وبها بُلِّغ الحديث وفسّر غريبه، وصار علَمًا قائمًا بذاته، فكيف يدرَك علم القرآن والسّنة بدون سبب.

بل إنّ الجهل باللغة والنحو كان له أثر عند المحدّثين من جهة الجرح والتعديل، ولأجل ذلك قال السيوطيّ في التدريب: (لا يصلح الحديث للحّان)، وسيأتي من هذا بعضُ الجمل إن شاء الله. ولأجل ذلك كلّه، ذهب العلماء إلى أن تعلّم اللغة والنحو واجبٌ على من أراد أن يتصدّى لعلم الشريعة تعليمًا وتبليغًا، قال الإمام ابن فارس اللغويّ: (إنّ العلم بلغة العرب واجب على كلّ متعلّق من العلم بالقرآن والسنّة والفتيا بسبب، حتى لا غنى لأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نزل بلغة العرب، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربيّ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جل وعلا، وما في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة عربية أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة بدا، ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب لأن ذلك غير مقدور ولا يكون إلا لنبي كما قلنا أولا، بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن الكريم وجاءت بها السنة)[2].

ولقد كان الأئمّة المحَدّثون يُعنَون منذ نعومة أظفارهم بتعلّم اللغة والنحو قبل سماع الحديث، وربما تأخّر سماع الحديث إلى سنّ العشرين. وكانوا أوّل ما يعنون به معرفة القرآن الكريم ثمّ النحو، وإلى هذا أرشد كثير من الأئمّة الذين جمعوا بين الحديث وعلم اللغة، منهم الإمام الخطّابي، فإنه قال: (فواجب على من دأب

---

1 ينظر غريب الحديث للخطابي 63/1، 64

2 الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ص64

في طلب الحديث، ولهج بتتبع طرقه أن يُعنى أوّلاً بإصلاح ألفاظه وأحكام متونه لئلا يكون حظّه من سعيه عناء لا غناء معه وتعبًا لا نجح فيه)[3].

ومما يؤْثَر عن الأئمّة المتقدّمين في هذا قول الإمام شعبة بن الحجاج: (مَن طلب الحديث، ولم يبصر العربية، فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس)[4]. وقول حماد بن سلمة: (مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل حمار عليه مخلاة لا شعير فيها)[5]. وقال وكيع بن الجراح: (أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان، تركتَ ما هو أولى بك من الحديث، فقلت: يا أبا محمد، وأيّ شيء أولى بي من الحديث؟ فقال: النحو. فأملى عليّ الأعمش النحو ثم أملى عليّ الحديث)[6]، ومثل هذا وقع لعبد العزيز الدراورديّ حيث طلب الحديث عند المغيرة بن عبد الرحمن، فجاء يعرض عليه، فجعل يقرأ ويلحن لحنًا منكرًا، فقال له المغيرة: ويحك يا دراوردي، أنت كنت بإقامة لسانك قبل هذا الشأن أحرى)[7].

فهكذا كان الأئمّة يأبون اللحن، ويعدّونه مسقِطًا لأهلية سماع الحديث، وقد بان من خلال هذه النصوص مكانة النحو عندهم، فقد جعلوا تعلّمه يسبق سماع الحديث.

وفي هذا قال مجد الدين بن الأثير أيضا: (معرفة اللغة والإعراب هما أصل لمعرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب)[8].

وقال ابن الجوزي: (ومن العلوم التي يلزم صاحب الحديث معرفته الإعراب، لئلا يلحن، وليورد الحديث على الصحة)[9].

وقال النووي: (ينبغي أن لا يروى بقراءة لحّان أو مصَحِّف، وعلى طالب الحديث أن يتعلّم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف)[10].

---

3 الخطابي. غريب الحديث 51/1

4 الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 83/2

5 المرجع السابق 83/2

6 المرجع السابق

7 القصة في كتاب الإرشاد لأبي يعلى الخليلي 302/1، سيأتي ذكرها. ونقلها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي.الخطيب 26/2

8 ابن الأثير. جامع الأصول في أحاديث الرسول 37/1

9 ابن مفلح الحنبلي. الآداب الشرعية والمنح المرعية 234/2

10 التقريب بشرحه تدريب الراوي 62/2

فهذه نصوص بعض علماء الحديث الدالّة على حرصهم الشديد على بيان أهمية تعلّم اللغة والنحو، وأنّ اللغة والنحو أساس عندهم لتعلّم الحديث وتلقيه وأدائه على أكمل وجه، فالنحو هو العاصم لألسنتهم من اللحن والتصحيف ونسبة الخطأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني

ذمّ المحدثين اللحن وأ ه عيب ممن يقع فيه

عاب الأئمّة المحَدّثون من لا يقوّم لسانه ممن لا يتقي اللحن في حديثه بسبب الجهل بالنحو واللغة، ومن ذلك ما رواه الخطيب عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أنهما (كانا يضربان أولادهما على اللحن)[11]، وجاء عن الشعبيّ قال: (النحو في العلم كالملح في الطعام)، ومعلوم أنّ الطعام بلا ملح لا يكاد يستساغ، وكذلك الحديث -أو العلم- إذا خلا عن معرفة النحو لا يستساغ، ولا طعم له. وعن حماد بن سلمة قال: (مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها)، ومثله قال شعبة بن الحجاج: (من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل له برنس وليس له رأس).

واستعظم الأئمّة اللحن في القرآن والحديث واستهجنوه جدّا، ومن ذلك ما جاء عن أبي الموفق، قال: (كنت عند أبي شيبة وعنده رُقبة، وكان يلحن لحنًا شديدًا، فقال رُقبة: لو كان لحنك من الذنوب كان من العظائم)، وفي رواية أخرى: (لو كان لحنك من الذنوب لكان من الكبائر)[12].

وروى الخليليّ في الإرشاد عن العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: (جاء عبد العزيز الداروردي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتابا، فقرأ لهم الدراوردي، وكان رديء اللسان يلحن لحنًا قبيحًا، فقال أبي: ويحك يا دراوردي، أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك إلى غير ذلك)[13].

ومما أُثر عنهم كذلك أنّهم كانوا يتبرّؤون من اللحن وممن ينسبه إليهم، لأنّهم لم يكونوا يلحنون، ويصرّحون بهذا حتى يبصر الناقل عنهم مواضع الكلام وإعرابه، فينقلون عنهم بدقّة، ومن ذلك ما روي

11 الجامع لأخلاق الراوي 28/2

12 الجامع لأخلاق الراوي 29/2

13 أبو يعلى الخليلي. الإرشاد في معرفة علماء الحديث 302/1

عن حماد بن سلمة- فيما رواه عنه عفان بن مسلم- قال لإنسان: (إنْ لحنتَ في حديثي فقد كذبتَ عليّ، فإنّي لا ألحن)[14].

وروى الرامهرمزي نحو هذا عن الحسن بن عليّ الحلواني، قال: (ما وجدتم في كتابي عن عفّان- ابن مسلم- لحنًا فعرّبوه، فإنّ عفّان كان لا يلحن. وقال لنا عفّان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنا فعرّبوه فإن حمادا كان لا يلحن، وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنا فعرّبوه، فغن قتادة كان لا يلحن)[15].

ومن لطائف ما جاء في هذا الباب، ما أخبر به مسلم بن قتيبة، قال: (كنت عند ابن هبيرة الأكبر، فجرى الحديث، حتى جرى ذكر العربية، فقال : والله ما استوى رجلان دينهما واحد وحسبهما واحد ومروءتهما واحدة أحدهما يلحن، والأخر لا يلحن. إنّ أفضلهما في الدنيا الذي لا يلحن، قلت: أصلح الله الأمير، هذا أفضل في الدنيا لفضل فصاحته وعربيته، أرأيت الآخرة ؟ ما باله فضِّل فيها ؟ قال: إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزل الله، وأن الذي يلحم يحمله لحنه على أن يدخل في كتاب الله ما ليس فيه، ويخرج ما هو فيه، قال: قلت: صدق الأمير وبرّ)[16].

ولا شكّ أنّ الحديث في هذا كالقرآن، فإنّ من لم يعرف اللغة والنحو يوشك أن يخطئ في القرآن والحديث، واللحن فيهما عيب وضرر فادح؛ فقد يحيل الحلال حرامًا والحرام حلالاً بسبب اللحن، وسبق قول الأصمعيّ في هذا، قال: إنّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم" من كذب عليّ متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فمهما رويت ولحنت فيه كذبت عليه)، قال الإمام الخطابيّ بعد ذكر قول الأصمعي هذا: (فهؤلاء الصحابة والتابعون ومن بعدهم أعلام الحديث وحفاظ الأثر كلٌّ منهم يحضّ على تقويم اللسان وإعراب الكلام، ويذم اللحن ويهجن أهله، وعلى هذا مضى من لم نذكر منهم)[17].

ولقد شدّد بعض أئمّة الحديث في ذلك حتى ذهب إلى ترك حديث من يلحن ولا يدري ما يتّقي. ذكر الإمام ابن كثير أن من الناس من إذا سمع الحديث ملحونًا عن الشيخ ترك روايته، لأنّه إن اتبعه في

14 الجامع لأخلاق الراوي 29/2

15 المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص525

16 الجامع لأخلاق الراوي 25/2

17 الخطابي. غريب الحديث. 63،64/1

ذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن في كلامه، وإن رواه عنه على الصواب فلم يسمعه منه كذلك)[18].

وذهب بعضهم إلى ترك تحديث من يلحن لأنه ليس أهلا للسماع، فقد (كان عبد الله بن إدريس إذا لحن أحد في كلامه لم يحدثه)[19].

وعن أبي بكر الحميديّ، شيخ البخاريّ، أنه سئل عن الغفلة التي يرد بها حديث الرجل الرضي الذي لا يعرف الكذب، قال: هو أن يكون في كتبه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا ويغيره بقولهم في كتابه لا يعرف فرق ما بين ذلك أو يصحف تصحيفا فاحشا يقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه)[20]. فهذا الذي لا يفرّق بين الصواب والخطأ حقّ أن تمنع الرواية عنه لأنه ربما أفسد المعنى من حيث لا يدري، فيذهب بالمقصود من الخطاب، ولذا جعلوا من علامات الوضع في الحديث ركّة اللفظ ورداءة التعبير، قال عبد الله بن سعيد الرحبي: (سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحّان، وكتب عن اللحّان لحّان آخر، فكتب عن اللحّان لحّان آخر صار الحديث بالفارسية)[21].

وصدق الإمام أحمد بن حنبل في قوله: (ليس يتقي من لا يدري ما يتقي)[22].

وإنّ من المحدَّثين من كان يستغفر من لحنه إذا لحن، وما ذلك إلا لعظم هذا الأمر في نفوسهم، وكأنّهم ينزلونه منزلة الذنب. قال حماد بن زيد: (كنا عند أيوب-السختياني- فحدّثنا فلحن، وعنده الخليل بن أحمد، فنظر إلى وجهه الخليل، فقال: أستغفر الله)[23].

وهذا الصنيع من أيوب يدلّ على شيئين؛ شعوره بعظم اللحن في الحديث وخطره*، ثم هيبة الإمام الخليل بن أحمد في نفسه، إذ كفاه منه نظرة، فأدرك الخطأ.

بل كان منهم من يستحي من شدّة الخطأ والتصحيف، فهذا عيسى بن يونس، يقول: (من يفلت من الخطأ؟ ربما رأيت شريكا يخطئ ويصحف حتى أستحي).

---

18 ابن كثير. اختصار الحديث بشرحه الباعث الحثيث. ص145

19 الذهبي. سير أعلام النبلاء 44/9

20 العسكري. تصحيفات المحدثين 12/1

21 الجامع لأخلاق الراوي 24/2

22 المرجع السابق

23 المحدث الفاصل ص525

* ولا يظن بالإمام أيوب أنّ اللحن كان ملازمه بل هو القائل: تعلّموا النحو؛ فإنّه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف – وسيأتي ذكره-

وبالمقابل لكلّ هذا، كان المحدّث يُحمَد بمعرفته للنحو واللغة وخلو حديثه وكلامه من اللحن، وكثيرًا ما نجد في تراجم رواة الحديث التنويه بمعرفة اللغة والنحو، وكذلك الشعر والأدب، بل كثيرًا ما نجد الراوي يوصَف بكونه لا يلحن، ولا شكّ أنّ هذه الخصلة مما يفخر بها المرء وحَقّ له ذلك.

أنشد المبرد قال:

النحو زين و جمال يلتمس يأخذ من كل العلم بالنفس

صاحبه مكرم حيث جلس هل يستوي رب الحمار والفرس[24]

وقال ابن شبرمة نحو هذا: (إذا سرّك أن تعظم في عين من كنت في عينيه صغيرا، أو يصغر في عينيك من كان فيها كبيرا، فتعلّم العربية، فإنّها تجرئك على المنطق وتدنيك من السلطان. قال الشاعر:

اللحن يصلح من لسان الألكن و المرء تعظمه إذا لم يلحن

لحن الشريف محطّة من قدره فتراه يسقط من لحاظ الأعين

وترى الدنيّ إذا تكلّم معربًا حاز النهاية باللسان المعلن

وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن[25]

وكان أيوب السختياني يقول: (تعلّموا النحو؛ فإنّه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف)[26].

وجاء عن السيوطي في مقدمة تدريبه قوله في ذمّ من يدعي الحديث بغير علم النحو: (...أو تلفظ بكلمة من الحديث لم يأمن أن يزل في إعرابها، فصار ضحكة للناظرين وهزأة للساخرين).

وقد ذكرت آنفا أنّ معرفة النحو مما يحمد بها المحدث والعالم، ونجد هذا في كثير من التراجم يشيدون فيها بذلك، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في ترجمة الليث بن سعد رحمه الله، فعن ابن بكير قال: (كان الليث فقيه البدن عربيّ اللسان، يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الحديث والشعر، حسن المذاكرة.)[27].

وفي ترجمة "القاسم بن معن"، قال أبو حاتم: (ثقة أروى الناس للحديث والشعر، أعلمهم بالعربية والفقه)[28]، وقال الذهبي: (وكان ثقة نحويا إخباريا كبير الشأن)[29].

---

24 الجامع لأخلاق الراوي 28/2

25 ينظر الآداب الشرعية والمنح المرعية. 235/2

26 الجاحظ, البيان والتبيين. 219/2

27 سير أعلام النبلاء 131/8

وقال الحاكم في تاريخ نيسابور عن "يحيى بن يعمر": (فقيه أديب نحويّ مبرر، أخذ النحو عن أبي الأسود..)[30].

وقد أحصيت جماعة كثيرة من أهل الحديث ممن اشتغل باللغة والنحو – ممن أخرج لهم البخاري ومسلم – ما يصلح أن يخرج في جزء، أرجو الله أن ييسّر لي استكماله.

وفي الجملة، فإنّ الناس فيما سبق، ومنهم أئمّة الحديث كانوا يعدّون اللحن عيبًا سيما في القرآن والحديث، وكان الناس ربما تعايروا به وعدّوه قادحًا في المروءة، بل قد أُطلق على بعض المحدّثين الذين كانوا ينقلون الأحاديث ملحونة محرّفة عوام النقلة كما سماهم الخطابي في غريب الحديث[31].

اللحن الذي يُذَمّ به صاحبُه ويقدح في روايته

حينما نتحدّث عن لزوم تجنّب اللحن عند المحدّثين وأهل اللغة وغيرهم، لا نعني به العصمة المطلقة منه بل هو أمر نسبيّ، بين مقلّ ومكثر، شأنه في ذلك شأن الضبط عند المحدّثين، فإنّهم يقولون: فلان تام الضبط، أو خفيف الضبط أو سيئ الحفظ، فأمّا تام الضبط فإنّهم لا يعنون به أنّه من لا يفوته شيء أو لا يقع منه الذهول والنسيان، بل قد يقع له من ذلك، لكنّه قليل، وقد قال ابن معين: (لست أعجب ممن يحدّث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدّث فيصيب) أو هذا معناه.

أمّا خفيف الضبط فشأنه أقلّ من شأن تامّ الضبط، وإن اجتمعا في صفة الضبط إلاّ أنّ هذا خطؤه أكثر من الأوّل، ولكن لا يصل إلى درجة المكثر حتى يغلب على رواياته، وبالجملة فهما في الحجّية سواء وإن خف ضبطه. أمّا سيّئ الضبط أو الحفظ، فهو من ترجّح جانب خطئه على صوابه وغلب سهوُه حفظَه، وحديثه مردود، فمثل كل هذا مثل اللحن في الحديث، فمنهم من هو تامّ المعرفة والإتقان في الأداء وتجنّب اللحن، وإن حصل منه نادرًا، فهذا حاله كحال تامّ الضبط في الاحتجاج به، وهكذا في باقي الأوصاف.

ثم إنّه لم يسلم من اللحن كبير أحد، وقد ذكر هذا الإمام ابن قتيبة، قال: (ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا قد سقط في علمه كالأصمعي وأبي عبيد وسيبويه الأخفش والكسائي والفراء وأبي عمرو

---

28 المرجع السابق70/8

29 المرجع السابق

30 نقلا عن شرح النووي على مسلم (كتاب الإيمان) 153/1

31 ينظر غريب الحديث 49/1

الشيباني وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني والإعراب وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج)[32].

وعلى سبيل الطرفة: روى الرامهرمزي بسنده عن هشيم عن بعض المشيخة أن رجلا أتى منزل إبراهيم- يعني النخعي-، فقال: أههنا أبا عمران؟ فسكت إبراهيم. فقال: أههنا أبي عمران؟ فقال إبراهيم: قل الثالثة وادخل[33].

وهكذا كان لحن هذا الرجل سببا في عدم إذن إبراهيم له بالدخول حتى أصلحه.

المبحث الثالث

حرص المحدثين على تقويم اللحن

إذا كان اللحن في حديث الناس عيبًا، فإنّه في حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم أشدّ وأقبح، لذا لم يتساهل الأئمّة في التنبيه على كلّ لحن يقع في الحديث، وقد مرّ معنا من النصوص ما يدلّ على هذا.

وفي هذا المبحث نتناول مسألة اختلف المحدّثون فيها، وهي: هل للمحدث أن يقوّم اللحن والخطأ في الحديث إذا خالف موجب الإعراب؟

ذهب جماعة ممن يرى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى إلى أن على المحدث أن يروي الحديث كما سمعه ولا يغير فيه ولو وقع فيه اللحن، ومن هؤلاء الأئمة : نافع مولى ابن عمر، ومحمد بن سيرين، وأبو معمر عبد الله بن سخبرة، ويزيد بن إبراهيم التستري. فقد روى إسماعيل بن أمية قال: (كنا نرد نافعا عن اللحن، فيأبى يقول إلا الذي سمعته)[34]. وفي رواية أخرى عن ابن جريج، قال: (كنا نرد نافعا عن اللحن فلا يرجع)[35].

فنافع رحمه الله لا يقصد إلى اللحن لجهل منه، إنما هو الحرص على أداء اللفظ كما سمعه، ولكن مع هذا كان الأئمة من تلاميذه يردونه إلى الصواب ولا يسكتون عن اللحن، فيأبى نافع أن يؤدي إلا ما سمع.

---

32 ابن قتيبة. تأويل مختلف الحديث ص79

33 الرامهرمزي. المحدث الفاصل ص528

34 الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي 22/2

35 المحدث الفاصل ص528

ومثله جاء عن عمارة بن عمير أنّ أبا معمر –عبد الله بن سبخرة– كان يلحن في الحديث اقتداء بما سمع[36]. وكذلك جاء عن ابن سيرين أنه كان يلحن في الحديث[37]، وعن عفان قال: كان يزيد بن إبراهيم التستري إذا حدث عن الحسن لم يلحن وإذا حدث عن محمد يلحن[38].

ولا يعني هذا أنّ كلّ ما يرويه ابن سيرين لحن، وإنّما أراد أنّ اللحن إذا جاء في رواية يزيد عن محمد فذلك اقتداء بما سمع عنه كما سمع هو، وليس اللحن من ابن سيرين بلا شكّ، وقال القاسم بن سلام: (لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا تجد بدا من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع)[39].

وذهب جماعة – وهو المذهب الثاني– إلى عدم جواز نقل الحديث بلحن فيه، لا سيما إذا كان يغيّر المعنى، لأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، وهذا المذهب هو اختيار الأكثرين من أئمة الحديث واللغة وغيرهم، وممن كان يرى هذا المذهب من الأئمة: الشعبي والقاسم ابن محمد وعطاء والخليل بن أحمد وحماد بن سلمة والأعمش وهمام وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى ابن معين والرامهرمزي والخطيب البغدادي وابن عبد البر، وهو اختيار النووي والسيوطي وآخرين، وهو المذهب المختار.

قال الرامهرمزي: (أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر لأنّ من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه، وكثير من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه وربما حرفوا الكلام عن وجهه ووضعوا الخطاب في غير موضعه، وليس يلزم من أخذ عن هذه الطائفة أن يحكي ألفاظهم إذا عرف وجه الصواب إذا كان المراد من الحديث معلوما ظاهرا، ولفظ العرب به معروفا فاشيا، ألا ترى أن المحدث إذا قال: لا يؤم المسافر المقيم ورفع المقيم، وكذلك : لا يؤم المقيد المطلق، فنصب المقيد ورفع المطلق كان قد أحال)[40].

---

36 الجامع لأخلاق الراوي 22/2

37 المرجع السابق

38 المرجع السابق

39 الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية ص182

40 المحدث الفاصل ص527

وقال الخطيب البغدادي: (والذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه وإن كان قد سمع ملحونا لأن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويصير الحلال حراما، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدّثين)[41].

ومما جاء من نصوص العلماء في هذا ما ذكره البلقيني في محاسن الاصطلاح أنّ الشعبي وأبا جعفر محمد بن علي بن حسين وعطاء والقاسم سئلوا عن الرجل يحدّث بالحديث فيلحن، أأحدّث كما سمعت أم أعربه ؟ فقالوا: لا بل أعربه[42].

وعن الأوزاعي قال: (يصلح اللحن والخطأ والتحريف في الحديث)[43]. وكان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها[44].

وعن عفّان قال: قال لنا همام: ما سمعتم من حديث قتادة فأعربوه؛ فإنّ قتادة كان لا يلحن، ثم قال عفّان: قال لنا حماد بن سلمة: من لحن في حديثي، فليس يحدّث عني، وفي رواية قال عفّان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنًا فعرّبوه فإنّ حمادا كان لا يلحن، وقال حماد: ما وجدتم قي كتابي عن قتادة لحنًا فعربوه فإن قتادة كان لا يلحن[45].

وعن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: رأيت أحمد بن حنبل يغيّر اللحن من كتابه[46].

وعن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان قال: إذا سمعت الحديث فيه اللحن فلا تحدّث إلا بالصواب، إنّهم لم يكونوا يلحنون[47].

وقال عفّان: قدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر وما رأينا بالكوفة لحنًا مجوزًا[48].

وعن عباس بن محمد قال: قيل ليحيى بن معين ما تقول في الرجل يقوّم حديثه يعني ينزع منه اللحن؟ قال: لا بأس[49].

---

41 الجامع لأخلاق الراوي 22/2

42 سراج الدين البلقيني. محاسن الاصطلاح ص129

43 الجامع لأخلاق الراوي 23/2

44 الكفاية ص255

45 المحدث الفاصل ص524

46 المرجع السابق

47 المرجع السابق

48 المرجع السابق

وقال أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي: سمعت إسحاق بن إبراهيم – يعني ابن راهويه– غير مرة يقول– إذا شكّ في الكلمة–: ها هنا فلان؟ كيف هذه الكلمة ؟[50].

إلى غير ذلك من النصوص العديدة الدالّة على أنه مذهب الأكثرية من الأئمّة، قال الخطيب البغداديّ: (فينبغي للمحدّث أن يتّقي اللحن في روايته للعلّة التي ذكرناها، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراسة النحو ومطالعة علم العربية)[51].

وذهب قوم –وهو المذهب الثالث– إلى قول وسط وهو أن يدع المحدّث اللحن والخطأ كما هو، ثم يصوّبه في الحاشية أو يرويه على الخطأ ثم يقول: والصواب...، وقد عقد الخطيب البغدادي بابًا في هذا، قال: (باب في حمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف عن الراوي أنّ الواجب روايتها على ما حملا عنه ثم يبين صوابهما).

وحكى ابن فارس عن شيخه أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان راوي سنن ابن ماجه عنه قال: إنّه كان يكتب الحديث على ما سمعه لحنًا، ويكتب على حاشية كتابه: كذا قال، يعني الذي حدث به والصواب كذا، قال ابن فارس: وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب[52].

وقال ابن الصلاح: (الأولى سَدّ باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، والطريق الأول – يعني النقل على الخطأ– أسلم مع التبيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه من جهة العربية وإما من جهة الرواية)[53].

ولا يخفى أن هذا المذهب يتّفق مع الثاني في ضرورة التغيير إلا أن الوسيلة تختلف، ففي الثاني التقويم يكون بالأصل وفي الثالث، يكون بالحاشية مع ترك الأصل كما هو.

تنبيه:

ما يجب التنبيه عليه هو أنّ تقويم اللحن إن كان واجبا كما ذكر، فإنّ ذلك لا يعني أنّه مذهبٌ لكلّ من هب ودرج ممن لا يحسن اللغة والنحو، فقد يحيل ما يتوهمه خطأ –وفي الواقع هو الصواب– إلى خطأ حقيقيّ، ولذا اشترط في تقويم اللحن النظر العميق والتتبع الدقيق في كلام العرب –لذلك الحرف الذي

---

49 الكفاية ص197

50 المرجع السابق ص255

51 المرجع السابق

52 الزركشي. النكت على مقدمة ابن الصلاح 623/3

53 مقدمة ابن الصلاح بحاشية محاسن الاصطلاح ص192

يراد تقويمه– وقد قال الإمام ابن الصلاح : (إن كثيرا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العربية خطأ –وربما غيروه–صوابا ذا وجه صحيح، وإن خفي واستغرب، ولا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها)[54].

المبحث الرابع

ما يعصم المحدث من اللحن في كتابه وحديثه

لا شكّ أنّ العلم يدرك بالتعلّم، ولا يبلغ المرء الدرجات العليا فيه إلاّ بالتدرج في مراحله شيئًا فشيئا، فيبدأ فيه بالأخذ من أفواه أهل العلم والمعرفة في كلّ فنّ، لذا كان على المحدّث حتى يستقيم حديثه ويصفو كتابه من اللحن والتصحيف أن يبدأ بالأخذ عن أهل المعرفة بالنحو (ولذا كان المحدّثون يوجّهون طلابهم إلى تعلّم النحو والفرائض–أي الأحكام– قبل طلب الحديث ليأخذ الإنسان أولا بالعلوم الضرورية في الأحكام وعلوم الآلة المساعدة لتقويم اللسان، وما يخرجون أبناءهم في طلب إلا بعد الأخذ بذلك مع حفظ القرآن والنظر في كتب الأدب والسعر لاكتساب الفصاحة والبيان وتقويم اللسان والحذر من عثراته)[55].

وفي مثل هذا يقول ابن الصلاح في المقدمة: (وأما التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب، كان شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل).

قال الشاعر: من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن عن الزيف والتصحيف في حرم

ومن يكن آخذا العلم عن صحف فعلمه عند أهل العلم كالعدم

وقال الشوكانيّ: (إنّ إنصاف الرجل لا يتمّ حتى يأخذ كلّ فنّ عن أهله كائنًا ما كان؛ فإنّه لو ذهب العالم الذي تأهّل للاجتهاد يأخذ مثلا الحديث عن أهله ثم يريد أن يأخذ ما يتعلّق بتفسيره في اللغة عنهم كان مخطئا في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا المعنى الإعرابي عنهم فإنّه خطأ... فالعالم إذا صنع ذلك

54 المرجع السابق ص192

55 أحمد نور سيف. أدب المحدثين في التربية والتعليم ص191

ظفر بالحق ودخل الإنصاف بأقوى أسبابه، وأمّا إذا أخذ العلم عن غير أهله ورجح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها، وأعرض عن أهلها فإنّه يخبط ويخلط..)[56].

ونحو هذا حصل لابن لهيعة المصري في حديث: (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد)، قال الإمام مسلم: (وهذه الرواية فاسدة من كلّ جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا، وابن لهيعة المصحّف في متنه، المغفل في إسناده، وإنّما الحديث: "أنّ النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيه"، ثم قال مسلم: وابن لهيعة إنّما وقع في الخطأ في هذه الرواية أنّه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي يخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدّث أو عرض عليه)[57].

ومن الأمور الأخرى التي تعصم المحدّث من الزلل واللحن، سؤال أهل المعرفة باللغة والرجوع إليهم فيما يشكل عليه من الكلام وعرض كتبه عليهم كما فعل عفان بن مسلم مع الأخفش وسهل بن محمد، وكما فعل محمد بن المبارك حين قال(إذا سمعتم عني الحديث، فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه)[58]، وكقصة شعبة في مجلس الأصمعي في حديث" جرس طير الجنة" حين قال: (خذوها عنه- يعني الأصمعي- فإنّه أعلم بهذا منا)[59].

وعن إسحاق بن راهويه أنّه كان إذا شك في الكلمة يقول: أها هنا فلان، كيف هذه الكلمة؟[60].

بل ربما دفع اللحن المحدثَ إلى درس النحو والتمكن فيه، فقد جاء عن سفيان ابن عيينة قال: دخلت على ابن شهاب – وهو الزهري- وكنّا إذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فخرجنا من عنده ومعنا إسماعيل بن مسلم، فامتروا في حديث، فقال بعضهم: عن أبي سلمة، وقال بعضهم: عن سعيد بن المسيب، فقال إسماعيل: سلوا الغلام، فإنّه حافظ- يعنيني-، فسألوني فقلت: عن كلاهما، ولم أكن نظرت في النحو، فضحكوا مني، قال-يعني ابن عيينة- فنظرت بعد ذلك فيه)[61].

---

56 الشوكاني.أدب الطلب ومنتهى الأرب ص76

57 مسلم. التمييز . ص140

58 الكفاية ص255

59 المرجع السابق ص256

60 المرجع السابق ص255

61 تصحيفات المحدثين 82/1

وعن أبي زيد النحوي، قال: كان الذي حداني على طلب الأدب والنحو، أني دخلت على جعفر بن سليمان، فقال لي: أدنه، قلت: أنا دني، فقال: لا تقل يا بني أنا دني، ولكن قل أنا دان)[62].

وجاء عن وكيع بن الجراح قال: (أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان تركت ما هو أولى بك من الحديث، فقلت: يا أبا محمد، وأي شيء أولى بي من الحديث؟ فقال: النحو، فأملى علي الأعمش النحو ثم أملى علي الحديث)[63].

ومن الأمور التي تعصم المحدث من اللحن أيضا، أن يقابل كتابه بأصل شيخه أو أصل مصحح قبل أن يحدث به، وهذا شرط شرطه المحدثون فيمن يريد أن يؤدي الحديث، فقد جاء عن هشام بن عروة عن أبيه كان يقول: كتبت؟ فأقول: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قال: لا. قال: لم تكتب)[64].

وعن يحي بن أبي كثير قال: (من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج)[65].

وعن الأخفش قال: (إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميا)[66].

واستحبّوا مع ذلك بعد المقابلة أن يعرض الكتاب على الراوي مرة أخرى للتصحيح؛ لأنه قد يحتمل أن يكون بالأصل خطأ أو تحريف أو لحن.

وذكروا أنّ المحدّث إذا لم يعارض وأراد أن يحدّث بالحديث، عليه أن يبيِّن أنه لم يقابل ولم يعارض. سئل أبو بكر الإسماعيلي، هل للرجل أن يحدّث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لا بد أن يبيّن أنّه لم يعارض لما عسى يقع من زلّة أو سقوط)[67].

وهو مذهب ارتضاه أبو بكر البرقاني، فإنّه روى أحاديث كثيرة وقال فيها: أخبرنا فلان ولم يعارض بالأصل[68].

بل ذهب بعضهم إلى استحباب النسخة المشجّجة أي كثيرة التغيير؛ لأنها أقرب إلى الصحّة. ذكر ذلك أبو نعيم الأصبهاني، قال: (إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مشججا-يعني كثير التغير- فأقرب به

---

62 الجامع لأخلاق الراوي 27/2

63 المرجع السابق 26/2

64 الكفاية ص237

65 المصدر السابق

66 المصدر السابق

67 المصدر السابق ص239

68 المصدر نفسه ص242

إلى الصحة)[69]، وكذلك قال الإمام الشافعي-قبله- (إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة)[70].

المبحث الخامس

عرض المحدث الحديث على أهل اللغة لكلمة غريبة أو غير ذلك، وروايته على ما يخبرون به

عقد الخطيب في هذا بابًا في هذا، قال: (القول في المحدّث يجد في أصل كتابه كلمة من غريب اللغة غير مقيّدة، هل يجوز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويها على ما يخبرونه به)[71]. ومثله قال النووي: (أما إذا وجد كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه، فإنه يجوز أن يسأل عنها العلماء من أهل العربية وغيرهم ويرويها على ما يخبرونه)[72].

هكذا قالوا، بل إنّ عرض المحدّثين الحديث على أهل اللغة ليس لمجرّد كلمة غريبة تصادفهم في متن الحديث فحسب، وإنما كان ديدن بعضهم أن يعرض جميع مروياته على أهل العربية لبيان الإعراب وتصحيح اللحن.

ومن ذلك أن أبا حاتم سهل بن محمد قال: (كان عفّان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو يعرض عليهم الحديث يعربه، فقال له الأخفش: عليك بهذا —يعنيني- وكان بعد ذلك يجيء إليّ حتى عرض عليّ حديثا كثيرا)[73].

فهذا عفان لم يكن يسأل عن الغريب عند أصحاب الغريب، وإنّما كان همّه أن يسأل أهل النحو عن الإعراب تجنّبًا للحن في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرصا على أدائه على الصواب كما قال صلى الله عليه وسلم.

وجاء عن الوليد بن مسلم أنّه قال: كان الأوزاعيّ يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها[74]، ولا شكّ أنه لا يصلحها من اللحن إلا أهل العربية أهل المعرفة بذلك.

---

69 المصدر نفسه

70 المصدر نفسه

71 الكفاية ص255

72 مقدمة صحيح مسلم 165/1

73 الكفاية ص255

ومن ذلك أيضا ما جاء عن عبد الله بن المبارك قال: (إذا سمعتم عنّي الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه)، وهذه ثقة عالية بأهل العربية من مثل ابن المبارك.

وجاء كذلك عن سفيان بن عيينة أنه قال: (كان سعيد -يعني ابن شيبان- عالما بالعربية، سمعني وأنا أقول"تعلق- بفتح اللام- من ثمر الجنة، فقال: تعلق-بضم اللام- فقلت: تعلق)[75]. ولم يتردّد سفيان في تصحيح هذا اللحن وسلّم لسعيد لتصويبه على التوّ دون تفكير، وكيف لا، وقد شهد له بالعلو في العربية.

وعن الأصمعي قال: كنت في مجلس شعبة فقال: "فيسمعون جرش طير الجنة" فقلت: جرس، فنظر إليّ، فقال: خذوها عنه؛ فإنّه أعلم بها منا)[76]. وهذا من تواضع شعبة بن الحجاج؛ فإنّه كان من أهل المعرفة بالعربية والشعر، قال أبو أحمد العسكري: وكان شعبة متواضعا في العلم معظّما لأهله. وقال: وكان شعبة صاحب شعر قبل الحديث وكان يحسن[77]. وقال فيه الأصمعيّ: لم نر قط أعلم من شعبة بالشعر[78]، وقال عنه ابن معين: كان شعبة صاحب عربية وشعر[79]، وقال عن نفسه: كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت له: أنشدك بيتًا وتحدّثني حديثًا[80].

وهكذا كان تواضعهم واعترافهم بأهل الفنّ في فنهم، وهذا الإمام الأعمش سليمان بن مهران مع علمه بالعربية رجع إلى قول أعرابيّ في ضبط كلمة"البردة" ومدلولها، جاء في الحديث: "أصل كل داء البرد" بسكون الراء، لكن الأعمش رواه بلفظ" البردة"، قال: سألت أعرابيًّا من كلب عن البردة، فقال: هي التخمة، وسميت التخمة بردة، لأنّها تبرد حرارة الجوف..[81].

قال المناوي في فيض القدير: (البردة بفتح الراء على الصواب خلاف ما عليه المحدّثون)[82]. ونقل عن الدراقطني أنّ المحدثين يروونه بسكون الراء، ولذلك ضم إليه بعضهم"والحر" والصواب فتحها بمعنى التخمة.

---

74 المصدر نفسه

75 المصدر السابق ص256

76 المصدر السابق

77 تصحيفات المحدّثين 33،34/1

78 سير أعلام النبلاء 212/7

79 غريب الحديث. الخطابي 63/1

80 سير أعلام النبلاء 112/7

81 ينظر تصحيفات المحدثين 156/1

82 المناوي. فيض القدير 532/1

يعلم من هذا أن مدار تصويب هذا الحرف على أهل اللغة، وليس كما سمعت عند بعض أهل الحديث، وجواب الأعرابي لسؤال الأعمش كان القاطع لهذا التردّد. ولذا قال أبو أحمد العسكري: (إنّما الصحيح أصل كل داء البردة، ثم ذكر قصة الأعمش هذه)[83].

ومن ذلك أيضا ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن حروف، فقال: اسألوا عنه أصحاب الغريب، فإنّي أكره أن أتكلّم في قول النبي صلى الله عليه وسلم بالظنّ فأخطئ[84].

وهذا كلّه من تواضع الإمام أحمد واحتياطه مع جلالته وإمامته في العلم. وقد قال عن نفسه: كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو ابن العلاء. و كان يسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلّق بالتفسير والأخبار فيجيب عن ذلك بأوضح جواب وأفصح عبارة[85]. وقد كان عربيًّا متواضعًا، قال ابن معين: (ما رأيت خيرًا من أحمد، ما افتخر علينا بالعربية قط)[86].

وعن إسحاق بن راهويه: أنه كان إذا شك في كلمة يقول: أههنا؟ فلان كيف هذه الكلمة.

---

83 تصحيفات المحدثين 156/1

84 مقدمة ابن الصلاح . وينظر: السخاوي. فتح المغيث 47/3

85 المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد 5/1

86 المزي. تهذيب الكمال. 444/1، وتهذيبه لابن حجر63/1

الخاتمة

الحاصل من كلّ ما جاء في هذه الورقات، نجمله في هذه الخاتمة:

إنّ أئمّة الحديث كانوا ينظرون إلى أهل اللغة الثقات على أنهم صمامو الأمان لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من التحريف والتصحيف واللحن؛ فكانوا عندهم المرجع الأساس في ضبط حروف الحديث وبيان معانيه كما أنّه لم يكن هناك–كما رأينا– جفوة بين أهل الحديث وأهل اللغة والنحو، بل كان هناك تكامل في أداء الحديث على أكمل وجه لفظًا ومعنىً، سيما عند المحدّثين الذين لم يكن لهم دراية كافية في علم النحو، أمّا المحدثون من أهل المعرفة بالعربية والنحو فكانوا الحجّة في الرواية أداءً وفهماً، وكانوا أهل لسان ودراية؛ كمثل مَن ذكروا ومَن لم يذكروا– من رجال الصحيحين أو أحدهما–كالنضر بن شميل والليث بن سعد وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، والحسن بن محمد الزعفراني، وأبي عمر الشيباني، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وعبد الله بن طاوس ابن كيسان، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبيد القرشي، ويحيى بن أبي إسحاق الحضرميّ، ويحيى بن يعمر البصريّ، وشيبان بن عبد الرحمن التميميّ، وهارون بن موسى الأزدي...وآخرين.

ومن هنا يلزم القول بأنّ اللحن ليس أمرًا متفشّيا في الرواة كما يزعم بعض الناس، فإنّ الذين تدور عليهم الرواية عامّة من أهل الإتقان للُغة الحديث عارفين بما يحيل المعاني، ولا يلتفت إلى بعض اللحن من بعض الرواة، ولم يكن ذلك سمةً بارزةً في الحديث.

أمّا من يزعم أنّ الحديث قد روي بالمعنى من قبل الرواة الأعاجم فاخطأوا، فإنّ المنهج العلمي يُلزمهم أن يسمّوا لنا هؤلاء الرواة الأعاجم الذين أخطأوا، وأن يبيّنوا هذه الأحاديث التي وقعت فيها الأخطاء.
والحمد لله ربّ العالمين.

الدكتور

حميد قوفي